

## المخاطرة الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية : دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي HSBC و Barclays

\*\* م. بلال نوري سعيد

\* أ.د. عبد السلام لفته سعيد

### المسخلص

يسلط البحث الضوء على اهم المخاطر التي يواجهها اي مصرف والنتيجة عن منحه للقروض و الائتمان الا وهي المخاطرة الائتمانية وما انعكاسها على الارباح المتحققة سواء من منحه للقروض او اي استثمارات اخرى مهما تنوعت اغراضها ومدياتها وتحصيلاتها ، وعليه تم اختيار مصرفين دوليين في بريطانيا هما HSBC (شركة هونغ كونغ وشنغهاي للخدمات المصرفية) و Barclays (شركة للخدمات المصرفية والمالية البريطانية) ولهما باع طويل في مجال العمل المصرفي لكي يعطي صورة واضحة عن اهم النتائج التي يمكن ان يتوصل اليها الباحثين من خلال استخدام المؤشرات الخاصة بكل من المخاطرة الائتمانية والربحية المصرفية لكي توضح المشاكل التي يمكن ان تولد من المخاطرة الائتمانية وانعكاسها على الربحية والتي على ضوئها يتم تحقيق اهداف البحث بعدما تم صياغة فرضية لإثبات ذلك ، تم تحليل هذه المؤشرات ومن ثم اختبارها بواسطة اختياري  $F$  ,  $P$ -Value وبيان الاثر من خلال معامل التحديد  $R^2$  باستخدام تحليل التباين ANOVA وتوصل الباحثين الى ان هناك تأثير معنوي لمؤشرات المخاطرة الائتمانية على الربحية والتي على اساسها تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة .  
واهم ما يوصي به الباحثين على ضرورة اعادة النظر في السياسات المتبعة من قبل المصرف Barclays قياسا بـ HSBC في منحه الائتمان وذلك لارتفاع مقدار القروض المتعثرة لديه قياسا بالآخر مما قد يعرضه الى مشاكل كبيرة على مستوى التمويل في حالة السحب وغير ذلك وانعكاس ذلك على مقدار الارباح المتحققة عنها.

### Abstract

*this search has shed light on the most important risks faced by any bank resulting from granted of loans and other credits, namely the risk of credit and its impacts on the profits earned from both granted loans or any other investments whatever the variety of purposes and Terms, and it was selected two international banks in Britain are HSBC (Hong Kong and Shanghai Banking Corporation) and Barclays (the Banking and Financial British Corporation) and they have a long history in the field of banking business in order to give a clear picture of the most important results that can be reached by researchers through the use of indicators for each of the credit risk of bank profitability in order to illustrate the problems that can be generated from credit risk and impacts on profitability and against which targets are achieved after the search has been formulating a hypothesis to prove it, these indicators were analyzed and then tested by a test  $F$ ,  $P$ -Value and impact statement by the coefficient of determination  $R^2$  using analysis of variance (ANOVA). The researchers concluded that there is a significant effect of credit risk indicators on profitability and on which was rejected null hypothesis and accept the alternative hypothesis.*

*The most important thing recommended by the researchers is the need to review policies adopted by the bank Barclays compared with HSBC to give him credit because of*

\* جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد .

\*\* جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد .

مقبول للنشر بتاريخ 2015/1/28

مستل من اطروحة دكتوراة

*the high amount of non-performing loans has compared to the other would be eligible to big problems on the level of funding in the case of pull-and-so and its impact on the amount of profit earned them.*

## المقدمة

يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة إذ يمثل حلقة مهمة و أساسية من حلقات تطور النظام المالي في أي بلد من بلدان العالم وانعكاسا لنظمه الاقتصادية والمالية ، لما يلعبه من دور كبير في مختلف الأنشطة التي يمارسها مما يجعله ويميزه عن القطاعات الأخرى وخاصة في قبول الودائع ومنح القروض بطرق وبمديات مختلفة مما يكسبه المرونة في كيفية التعامل مع هذه الاتجاهات . لذا جاء البحث ليسلط الضوء على أهم أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف جراء منحه الائتمان والسلف متمثلة بالمخاطرة الائتمانية والتي تعد بحد ذاتها المفصل الرئيسي لكل أنواع المخاطر والذي يؤدي الى الفشل المصرفي في كيفية تدارك مثل هذا النوع ويؤثر سلبا على الاستمرار والنمو في مزاولة أعماله والتي تنعكس بمجملها على الربحية وذلك كون المصارف التجارية تهدف من خلال عملها الحصول على الربحية لكي تضمن منافستها للأخرين بمقدار قوة عوائده المتحققة نتيجة استثمار أموالها المتاحة . وعلى هذا الأساس ركز البحث الحالي على متغيرين أساسيين في العمل المصرفي الا وهما المخاطرة الائتمانية والربحية المصرفية وذلك ان المصرف الناجح هو الأكثر تحوط من هذه المخاطرة وغيرها من المخاطر لكي يساهم في تحقيق الأرباح المرجوة من ذلك لان هذه المخاطر ناتجة عن الاستثمار في المبالغ المتاحة للمصرف ، فان اي سوء استخدام سيصيب أفرزاته على الأرباح الناتجة عنها . وعليه قسم البحث الحالي الى خمس محاور خصص الأول بمنهجية البحث والثاني بالاطار النظري والثالث بالجانب التحليلي التطبيقي للبحث والرابع خصص لاختبار فرضيات البحث واختتم الأخير بالاستنتاجات والتوصيات.

## المحور الأول منهجية البحث

### أ- مشكلة البحث

تكمن المشكلة من دراسة أهم أنواع المخاطر وهي المخاطرة الائتمانية ومعرفة تبعاتها وعلاقتها بالربحية المصرفية وذلك كون ان المخاطرة الائتمانية في حالة عدم قدرة اي مصرف على مواجهتها او التقليل من اثارها تفتح الباب امام المخاطر الأخرى التي تهدد مستقبل المصرف في استمراره ونموه وخاصة على مستوى ثقته وسمعته امام المساهمين والجمهور وغيرهم والذين يعدون بأصحاب المصالح الحقيقيين للمنظمة المعنية ، لذا فان اي اهتزاز في هذه الثقة ستعكس سلبا على الربحية المصرفية .

### ب- أهمية البحث

نظرا للدور الذي تلعبه المصارف في مزاولة أنشطتها المتنوعة وعلى وجه الخصوص منح الائتمان والسلف للمقترضين يتحتم عليه دراسة المركز المالي للأخير لكي لا يعرضه الى مخاطر تتعلق بعدم قدرتهم على سداد الاستحقاقات الى المصرف المعني . ومن هنا يبرز دور دراسة الآثار الناجمة عن حالة عدم السداد المتمثلة بالمخاطرة الائتمانية من خلال جانبين مهمين هما من حيث كون هذه المخاطرة هي الأكثر خطورة وأهمية في دراستها قياسا بالمخاطر الأخرى هذا من جهة ، وبيان انعكاس هذا النوع من المخاطر على الربحية المصرفية من خلال حجم الخسائر التي تنتج عنها وما هو تأثيرها على الأرباح المتحققة لو تمت عملية الاقتراض بما هو مرسوم لها من قبل المصرف خاصة وان أفرزاتها باتت الشغل الشاغل للمصارف في الحيلولة منها لكي لا تهدد أنشطتها المستقبلية .

### ج- أهداف البحث

يهدف البحث الحالي التوصل الى الأهداف الآتية :

- 1- دراسة وقياس المخاطرة الائتمانية في المصارف عينة البحث ومدى امكانية مواجهتها واحتوائها للتقليل من تبعاتها على مستقبل المصرف.
- 2- دراسة وقياس الربحية المصرفية باستخدام المؤشرات الخاصة بها وتبيان أهميتها في ديمومة المصارف.
- 3- بيان اثر مؤشرات المخاطرة الائتمانية التي تتعرض لها المصارف على ربحيتها.

### د- فرضية البحث

تم صياغة فرضية عامة للبحث وهي:

((عدم وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمؤشرات المخاطرة الائتمانية على الربحية المصرفية))

## هـ- العينة والمدة الزمنية التي خضعت للتحليل

تم اختيار مصرفين لهما باع طويل في مجال العمل المصرفي مما اكتسبا سمعة على المستوى المحلي والدولي الا وهما:

### HSBC -1

شركة هونغ كونغ وشنغهاي للخدمات المصرفية، **The Hongkong and Shanghai Banking Corporation** والتي تأسست في عام 1865 في هونغ كونغ وشنغهاي عندما كانت هونغ كونغ مستعمرة لدى الامبراطورية البريطانية وتوسع المصرف بسرعة ليشمل ايضا بقية مناطق اسيا والمحيط الهادئ فضلا عن التمثيل الصيني كما ووضع بصمته في المراكز المالية والتجارية الرئيسية في اوروبا وامريكا. وبعد فترة زمنية من التعاملات والاستراتيجيات المتينة من قبل المصرف المعني ، قاموا بالتركيز على الاستحواذ في المملكة المتحدة وكان ذلك في مطلع ثمانينات القرن المنصرم . ففي 1987، اشترت حصة بمقدار 14.9 % من مصرف ميدلاند بي إل سي **Midland Bank PLC** ، واصبح فيما بعد مصرف **HSBC** بي إل سي (مصرف **HSBC**) ، واحد من مصارف التسوية الرئيسية في المملكة المتحدة . وفي 1991، تم تأسيس **HSBC** القابضة بي إل سي باسم الشركة الأم لشركة **HSBC** وبعدها بسنة اشترت **HSBC** القابضة الحصص المتبقية من بنك **HSBC** و تم على اثرها نقل مكتب **HSBC** الذي كان موقعه الرئيسي في هونغ كونغ الى لندن في كانون الثاني عام 1993. وبعدها توسعت قاعدته في منطقة اليورو. ويعد **HSBC** واحد من أقدم المجموعات المصرفية في العالم الحديث. وفي هونغ كونغ، يشار الى (**HSBC**) باللغة الشائعة باسم "بنك"، "بنك هونغ كونغ"، و "بنك الأسد". وكان تصنيفه الرابع من بين أفضل 50 مصرف في العالم لسنتي 2011،2012 من حيث رأسماله الاساسي اذ بلغ في سنة 2012 (151,048.00) مليون دولار حسب مجلة **TheBanker** وحسب موقع رسمي معتمد عالميا من قبل (**Financial Times Group**) وهو [www.TheBankerDatabase.com](http://www.TheBankerDatabase.com) .

### Barclays -2

هي شركة للخدمات المصرفية والمالية البريطانية المتعددة الجنسيات ومقرها في لندن. وهو مصرف عالمي يقوم بالعديد من العمليات في مجال تجارة التجزئة ، وتجارة الجملة والخدمات المصرفية الاستثمارية ، فضلا عن إدارة الثروات والاقراض العقاري وبطاقات الائتمان ولديه عمليات في أكثر من 50 بلدا وإقليما وله حوالي 48 مليون زبون في العالم. وأنشأ في مدينة لندن في 1690 واخذ اسمه من الكساندر ودافيد باركلي . ويدرج هذا المصرف في بورصة لندن ومكون للمؤشر **FTSE 100** وقيمته السوقية حوالي 22 بليون جنيه استرليني في 23 ديسمبر 2011 ، ويعد تسلسله 22 من كبريات الشركات المدرجة في بورصة لندن ، كما وانه مدرج في بورصة نيويورك . وكان تصنيفه الخامس عشر من بين أفضل 50 مصرف في العالم لسنتي 2011،2012 من حيث رأسماله الاساسي اذ بلغ في سنة 2012 (80,109.62) مليون دولار وفق نفس الموقع والمجلة .

وتمثلت المدة الزمنية التي خضعت للتحليل والبحث ما بين (2003-2012).

### و- أساليب جمع البيانات

تم استخدام المصادر العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث لإغناء الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحثان على الكشوفات المالية الخاصة بالمصرفين والمتمثلة بكشف الميزانية العمومية وكشف الدخل في التحليل ، أما في ما يتعلق بالتحليل الإحصائي (**ANOVA**) فتم الحصول على النتائج من الحاسبة الإلكترونية وباستخدام نظام **Excel** والجدول (1) يبين مؤشرات المخاطرة الائتمانية والربحية المصرفية والرموز الخاصة بهما الإحصائي كإشارة إلى النسب المستخدمة في التحليل.

#### جدول (1)

مؤشرات المخاطرة الائتمانية والربحية المصرفية والرموز الخاصة بهما

نوعه	الرمز	نسب الربحية المصرفية	نوعه	الرمز	نسب المخاطرة الائتمانية
معتمد	Y1	نسبة معدل العائد الى الموجودات	مستقل	X1	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض
معتمد	Y2	نسبة معدل العائد الى حق الملكية	مستقل	X2	نسبة القروض المتعثرة الى رأس المال الممتلك
معتمد	Y3	نسبة معدل العائد الى الودائع	مستقل	X3	نسبة القروض الكلية الى الودائع الكلية

المصدر: من اعداد الباحثين

## المحور الثاني الإطار النظري للبحث

### أولاً : المخاطرة الائتمانية

#### أ- المخاطرة والمخاطرة الائتمانية

ينطوي العمل المصرفي بطبيعته - كون المصارف احد المؤسسات المالية - على تحمل مجموعة من المخاطر التي تتنوع مع تنوع المنتجات التي يقدمها للآخرين ، فبذلك جعلت من هذا الموضوع الشغل الشاغل لكثير من الباحثين حول الكيفية التي يمكن ان يحتاطوا او يقللوا من تأثير هذه المخاطر على العمل المصرفي بشكل خاص ، لذا تعددت مفاهيم المخاطرة بشكل عام حسب الاتجاهات والمجالات التي يتناولها الباحثون والكتاب فيعرفها (Cecchetti&Schoenholtz,2011:139) على انها " مقياس عدم التأكد حول المردود المستقبلي من الاستثمار ، تقاس من حيث الأفق الزمني ونسبتها من المعيار (benchmark)<sup>(1)</sup>". وتعرف ايضا (من وجهة نظر قيمة المنشأة) على انها " تخفيض في قيمة المنشأة نتيجة التغييرات في بيئة الاعمال"<sup>(3)</sup> (Pyle,1997:3) ، وعلى صعيد الادارة المالية يتفق غالبية الكتاب المتخصصين امثال (Binhammer&Sephton,1998:117) ، (McMenamin,1999:190) ، (بورج،2002: 1) وآخرون حول العائد المتوقع ، لذا يبين (بورج) المخاطرة من وجهة نظر مالية على انها تتعامل مع احتمال انخفاض العائد المتوقع على احد الاصول ، ويلاحظ في هذا المفهوم انه يدخل في موضوع الاحتمالية في بيان حالة التقلب في العائد وهذا ما جاء به (الحسيني والدوري،2000: 166) اذ بينا المخاطرة على انها " احتمالية ان تكون نتائج التنبؤات خاطئة ، فاذا كانت هناك احتمالية عالية حول هذه التنبؤات فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية ، في حين اذا كانت الاحتمالية منخفضة ، فان درجة المخاطرة ستكون منخفضة . وعلى ضوء ذلك اصبح من الضروري بيان اوجه الفرق او التمييز بين المخاطرة وعدم التأكد **Uncertainty** ، على اساس ان المخاطرة مرتبطة بتلك المواقف التي يمكن فيها القيام بتقدير التوزيع الاحتمالي **Probability Distribution** لمشروع معين ، في حين ان عدم التأكد يرتبط بتلك المواقف التي لا تتوفر فيها تلك المعلومات الكافية وبالتالي لا يمكن تقدير التوزيع الاحتمالي (الحنائي،1995: 23). وتعد مفاهيم المخاطرة نقطة البداية التي تخدم كعلاجات تنظيمية واقتصادية على حد سواء (Bessis,2010:25) . في حين تعرف المخاطرة في الصناعة المصرفية من خلال التساؤلات الاتية: هل سيجدد الزبون فرصته؟ ، وهل ستزداد الودائع الشهر المقبل؟ ، وهل سترتفع اسعار الفائدة الاسبوع القادم او ستخف؟ ، وهل سيخسر المصرف الدخل او القيمة اذا حصل ذلك؟ (Rose,1999:170) ، ويوضحها احد الكتاب على انها " المتأصلة او الكامنة في اي مجال من مجالات الحياة بشكل عام وفي القطاعات المالية على وجه الخصوص (Raghavan,2003:841) ، نظرا لما تشكله الاموال بالنسبة للعمل المصرفي في موارده او استخداماته فهي التي جعلت من المخاطرة المالية تمثل الجانب الاكثر اهمية عن المخاطر الاخرى ، فموارده تشتمل على رأسماله وودائعه وقروضه من الغير ، اما استخداماته فتمثل احتياطياته واستثماراته وقروضه لدى الغير فضلا عن نسبة قليلة من الاصول الثابتة (سعيد،1996: 3) . وفي الآونة الاخيرة تزايد تعرض المصارف لذات المنافسة التي ارغمتها على مواجهة مختلف انواع المخاطر المالية وغير المالية ، واصبحت تشكل جزءاً لا يتجزأ من الخدمات المصرفية التي بطبيعتها تحمل المخاطر (Raghavan,2003:841).

وقد حدد مكتب المراقب المالي للعملة (OCC) من منظوره الاشرافي المخاطرة في المصارف على انها " احتمال ان الاحداث المتوقعة او غير المتوقعة سيكون لها تأثير سلبي على ارباح المصرف وراس المال او الامتياز او قيمة المشاريع ، وان المخاطرة قد تكون مترابطة من حيث فئاتها وقد تكون ايجابية او سلبية " (OCC,2013:4)<sup>(2)</sup>. المصارف في كثير من الاحيان تميز ما بين الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة ، فالخسائر المتوقعة هي تلك التي يعلم المصرف عنها بدرجة معقولة من التأكد مثال ذلك معدل الاعسار المتوقع في محفظة قروض الشركات او محفظة بطاقات الائتمان وعادة ما يتم تخصيصها . في حين ان الخسائر غير المتوقعة هي تلك المرتبطة بالاحداث غير المتوقعة مثال ذلك الخسائر الناجمة عن تحول مفاجئ في الاقتصاد ، انخفاض اسعار الفائدة ، والمصارف تعتمد على رؤوس اموالها كصمام امان لامتناس هذه الخسائر التي بتنوعها ودرجة مخاطرتها تعتمد على عدد من العوامل مثل حجم ودرجة تعقيد انشطتها

(1) المعيار (benchmark) هو اداء مجموعة من مستشاري الاستثمار من ذوي الخبرة او مدراء النقدية .  
(2) OCC مكتب المراقب المالي للعملة (the Office of the Comptroller of the Currency) يشرف على اكبر المصارف الوطنية في امريكا واكثرها تعقيدا وتشمل هذه المصارف الكبيرة منها وفقا لما يقره اجتماع كبار نواب المراقبين الماليين للأشرف على المصارف الكبيرة في واشنطن .

التجارية (SOPB,2010:1)<sup>(1)</sup> التي يمكن ان تواجهها المصارف نتيجة سعي المشاركين في السوق للحصول على الخدمات من هذه المؤسسات المالية المتمثلة بالمصارف بسبب قدرتها على توفير المعرفة بالسوق ، وكفاءة المعاملات والقدرة على توفير التمويل ، وفي اداء هذه الادوار يتصرف المصرف كونه طرفا اساسيا في هذه الصفقة ، فإنها تستخدم الميزانيات العمومية الخاصة بهم لتسهيل المعاملات واستيعاب المخاطر المرتبطة بها كمخاطرة الائتمان والسيولة وغيرها (Santomero,1997:2) .

بالرغم من تعدد تصنيفات المخاطر وتنوعها واهمية هذه المخاطر التي تستحوذ على اهتمامات ادارة المصارف فيه دون استثناء خاصة في مجال ادارتها ، الا انه سيتم التركيز على اهم المخاطر الرئيسية متمثلة بالمخاطرة الائتمانية ، في مجال الافراض ، تنشأ المخاطرة الائتمانية من خلال توفير القروض والعقود لدم التزامات العملاء او الزبائن. فنتائج المخاطرة الائتمانية في النشاط التجاري من احتمال ان الطرف الذي يتعامل مع المصرف لن يكون قادرا على الوفاء بالتزاماته التعاقدية في او قبل تاريخ التسوية (Young,2001:2) ، لذا يعرفها (Dietrich,2006:8) على انها " عدم الاداء من قبل الطرف الاخر لقاء التسهيلات المقدمة وهذه التسهيلات عادة ما تكون القروض والسلف كان يكن المقترض قد اخذ القرض ومن ثم تخلف عن سداذه ، او احتمال ان بعض من الموجودات المصرفية ، وخاصة القروض ستخفف من قيمتها وربما تصبح عديمة القيمة لان المصارف تمتلك نسبة قليلة من رأسمال الممتلك الى القيمة الاجمالية لموجوداتها وهي لا تمثل سوى نسبة قليلة من اجمالي القروض والذي يدفع المصرف الى حافة الفشل (Tsorhe et al.,2011:6) ، فضلا عن ذلك أن تغييرا في نوعية الائتمان للطرف المقابل سيؤثر على قيمة المصرف . فعلى سبيل المثال، إذا تخلف الطرف المقابل بالتزاماته لأي سبب كان ، سيعاني المصرف من خسائر بمقدار قيمة الاستبدال (الاحلال) للتدفقات النقدية التي افتقدها وهذا يعني أن هناك خسائر ، إلا إذا كانت قيمة الاستبدال هي ايجابية (Boblingen,2008:36).

بالرغم من الابتكارات في قطاع الخدمات المالية في السنوات الاخيرة ، الا ان هذه المخاطرة لا تزال السبب الرئيسي في فشل المصارف وذلك بسبب ان اكثر من 70% من الميزانية العمومية للمصرف تتعلق عموما بهذا الجانب من ادارة المخاطر (Greuning&Bratanovic,2009:161) ، لذا فان الوثيقة الاستشارية الصادرة عن لجنة بازل عام 1999 تشير ايضا الى ان السبب الرئيسي للمشاكل المصرفية الخطيرة ترجع مباشرة الى معايير الائتمان للمقترضين والاطراف المقابلة Counterparties ، وضعف ادارة محفظة المخاطر وكل هذه الادلة تثبت الدور الحيوي الذي تلعبه ادارة المخاطرة الائتمانية في منهجية ادارة المخاطر المصرفية بأكمله فضلا عن النجاح المستدام للمصرف (Zhao,2007:10). ولمراجعة المبادئ العامة لإدارة المخاطرة الائتمانية Principle for the management of credit risk يمكن تقديم صورة اكثر وضوحا عن كيفية قيام المصارف في ادارة مخاطرة الائتمان بالرغم من ان المنهج قد يختلف بين المصارف وفقا لبازل (1999) ، فالتطبيقات السليمة في ادارة مخاطرة الائتمان المصرفية تفضي خمسة مجالات تضم في داخلها (17) مبدأ تعد من اهم الوثائق التي اصدرتها لجنة بازل وهي كالآتي (BCBS,1999:3-4) :

- نشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطرة الائتمان.
- العمل بموجب عملية منح ائتماني سليم.
- المحافظة على عملية ادارة وقياس وضبط الائتمان المناسب.
- ضمان الرقابة الكافية على مخاطرة الائتمان.
- دور المراقبين.

ويوضح (Zhao,2007:6-10) ان المصارف تتعرض الى مخاطر متعددة وفيما يخص الامر بالمخاطرة الائتمانية فتعد القروض هي الاكبر واكثر المصادر وضوحا فيها ولكن ووفقا لبازل (1999) فان جميع الأنشطة التي يقوم بها المصرف ، داخل وخارج الميزانية العمومية ، تتعرض لهذه المخاطرة ويمكن عرضها كالآتي:

#### 1- حالات التعرض داخل الميزانية

وتتمثل بما يلي:

- القروض : تمثل القروض المصرفية التجارية منها والصناعية والعقارية والاستهلاكية وغيرها ولكل منها خصائص تميزها عن الاخرى.
- السندات: هي ادوات الدين التي تصدرها الحكومات والهيئات شبه الحكومية او الشركات الكبيرة لزيادة رأس المال.

(1) SOPB بنك دولت باكستان (State Bank Of Pakistan) او البنك المركزي في باكستان.

## 2- حالات التعرض خارج فقرات الميزانية

نمت التزامات خارج الميزانية العمومية منذ 1980 بسرعة في المصارف الكبيرة والتي ادت الى زيادة تداولها في الاسواق العالمية مثل المبادلات وخيارات العملة والمستقبليات وسقف معدلات الفائدة والقبولات المصرفية وغيرها (Hull,1989:489) هذه الالتزامات ادت الى انواع جديدة من المخاطرة الائتمانية من احتمالات العجز عن السداد من قبل الطرف المقابل وتتمثل في الاتي :

- عقود المشتقات المالية : يمكن للمصرف ان يتعامل بالمشتقات المالية كطرف مقابل مع الزبائن مقابل اجور ، فتنشأ المخاطرة الائتمانية وفق ذلك في حالة خسارة الطرف الاخر(الزبون) في العقد المبرم مع جهة اخرى وعدم قدرته على دفع التزاماته تجاه المصرف وخاصة اذا كان المصرف غير محوط فيالتالي يمتلك العقد وله حق التصرف في بيعه بسعر ومعدل فائدة اليوم مما قد يلحق خسائر كبيرة وخاصة في العقود الآجلة والمبادلات كونهما يبرمان في اسواق غير نظامية قياسا بالمستقبليات والخيارات التي قد تسهم في خفضها.
- الضمانات والقبول : الضمان المصرفي هو تعهد من المصرف الذي يضمن انه سيتم الوفاء بالتزامات المدين ، في حين القبول المصرفي هو التزام من قبل المصرف لدفع قيمة اسمية للكمبيالة على الاستحقاق (Basle,1986).
- الصفقات او التعاملات بين المصارف : عندما يقوم المصرف بأرسال مبالغ بالدولار من خلال نظام حوالة مصرفية هو مشابه لدار التسوية لنظام المدفوعات المصرفية (CHIPS) **the Clearing House** **Interbank Payments System** ، الاموال التي ارسلت يتم تسويتها في نهاية اليوم واثاءها يكتشف ان هناك عملية احتيال في المحفظة المصرفية مما قد تسبب الى وقف فوري لها ، فالمصرف (الطرف المقابل) لا يستلم المدفوعات الموعودة ويكون غير قادرا على الايفاء بالتزاماته تجاه المصارف الاخرى ، مما يعرض المصرف في غضون اليوم الواحد الى مخاطر ائتمانية لا تظهر في الميزانية العمومية.
- التزامات القروض : هو عرض من قبل المصرف بشروط واضحة تبين موافقتها على اقرض شركة معينة بمبلغ معين وسعر فائدة معين ولفترة معينة ، وفي كثير من الاحيان يضيف المصرف علاوة مخاطرة على اساس التقييم الحالي للجدارة الائتمانية **Credit Worthiness** للمقترض ، ثم في حالة ان الشركة المقترضة تجد صعوبة الايفاء خلال فترة الالتزام ، يتعرض المصرف الى التخفيض الكبير في الجدارة الائتمانية بالنسبة للمقترض نظرا ان اقساط التامين محددة مسبقا قبل تخفيض تصنيفها .

لذلك ، فانه ينبغي إعادة النظر في جميع الالتزامات خارج الميزانية العمومية التي تتعرض لمخاطر الائتمان ، وإجراء تقييم لمدى كفاية إجراءات تحليل المخاطر الائتمانية وإشراف وإدارة ومراجعة أدوات الائتمان خارج الميزانية العمومية ، ويتمثل الهدف الرئيسي من المراجعة هو تقييم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات المالية خاصة في الوقت المناسب (Greuning&Bratanovic,2009:176).

وبشكل عام ، ان ادارة المخاطرة الائتمانية مهمة واساسية في سلامة المصرف بل والنظام المالي بأكمله كون ان المصرف يمنح القروض ، لذا فهو يحتاج لجعل مخصصات الديون المدومة في حساباته ، فأعلى تخصيص كنسبة من حجم القروض الكلية ، تصبح المصارف بموضع اكثر خطورة خاصة وأن من الصعب جمع موجوداتها عند زيادة في قيمة المخصص نسبة الى الاجمالي (Tsohe et al.,2011:6) .

يذكر (Dietrich,2006) أن المصارف توظف عددا من الأساليب للحد من المخاطرة الائتمانية بعضها تشمل ما يأتي:(Dietrich,2006:11)

- الفحص - **Screening** - نظرا لعدم تماثل المعلومات ، وحاجة المصرف إلى أكبر قدر منها حول الزبائن المحتملين ، لذا يشمل الفحص استكمال أشكال عديدة لتزويد المصارف بهذه المعلومات.
  - المراقبة **Monitoring** - وبسبب مشكلة المخاطر الأخلاقية **moral hazard** ، يحتاج المصرف لمراقبة العملاء لضمان أن يتم استخدام الأموال على النحو المنشود أصلا.
  - العلاقات مع الزبائن في الامد البعيد **Long-term customer relationships** - وهذا يتيح للمصارف جمع المعلومات المستمرة عن الزبائن بتكلفة منخفضة.
  - الضمانات **Collateral** - عندما يمنح المصرف القروض فيطلب دائما شكلا من أشكال الضمانات. وهذا يضمن أنه إذا كان الزبون قد تخلف على دفعات القرض أو القرض نفسه ، فإن المصرف يمكن استخدام الضمانات للتعويض عن رأسمال ولسداد المدفوعات.
- لذلك يعمل المصرف جاهدا بصورة او بأخرى استخدام هذه الاساليب او غيرها بالشكل الذي يضمن وبالحدود الدنيا التعرض للمخاطرة الائتمانية وكيفية ادارتها على نحو سليم يضمن لها بر الامان ضد مخلفاتها التي تصب بظلالها على المؤشرات الاخرى كالربحية والسيولة .

## ب- مؤشرات المخاطرة الائتمانية

تم استخدام ثلاث من مؤشرات كثيرة للمخاطرة الائتمانية بحكم توافر البيانات الخاصة بكل المصرفين وهي كالآتي: (الحسيني والدوري، 2000: 99-100)

### 1. القروض المتعثرة الى اجمالي القروض

تهدف هذه النسبة الى بيان مقدار القروض التي عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة اما بسبب عدم الرغبة في ذلك او لعدم تمكن المقترض عن الوفاء بسبب ظروف او مشاكل صاحبت النشاط الذي يزاوله بمبلغ القروض او السلف المقترضة من المصرف المعني ، وكلما ارتفعت هذه النسبة لها دلالات سلبية على المصرف من جهة وسمعته تجاه المودعين والمساهمين من جهة اخرى ، لأنها تؤدي الى ارتفاع المخاطرة الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف .

### 2. القروض المتعثرة الى رأس المال الممتلك

تشير هذه النسبة الى قدرة المصرف على تغطية خسائره الناتجة عن القروض المتعثرة بما يمتلكه من رصيد متمثل برأسماله الممتلك {الاحتياطيات والارباح المحتجزة و رأس المال المدفوع (الاسهم العادية) والاسهم الممتازة} وذلك باعتباره كمنظم لنمو المصرف ، فأى نمو في القروض الممنوحة قد تؤدي الى ورود قروض متعثرة ناتجة عن عدم او التأخر في التسديد وغيرها من المسببات ، لذلك يسهم رأس المال في تغطية هذه القروض.

### 3. القروض الكلية الى الودائع الكلية

تقيس هذه النسبة مقدار القروض التي يمكن للمصرف ان يمنحها الى المقترضين بالاعتماد على حجم الودائع التي يحصل عليها من زبائنه المودعين وتهدف الى بيان استغلال المصرف لهذا النوع من مصادر التمويل لكي تسهم بصورة او بأخرى في تحقيق العوائد المرجوة منها من جهة وفي نفس الوقت ضمان المصرف اموال المودعين في حالة نكول احدهم عن التسديد فبالنتالي تعد نسبة حرجة وكمقياس مهم للمخاطرة الائتمانية لان اي حالة ارتفاع في هذه النسبة سيعرض المصرف الى ازمات ومخاطر معينة فضلا عن المخاطرة الائتمانية . لذلك ان حالة الارتفاع يعد مؤشر سلبي في حالة عدم خلق التوازن النسبي بين القروض والودائع او الحصول على مصادر تمويل اخرى غير الودائع .

## ثانياً: الربحية

### أ- المفهوم والطبيعة

تهتم منشآت الاعمال بالدرجة الاولى في كسب الارباح ، فمقدار الربح المتحقق هو مقياس كفاءة الاعمال ، وكلما كبر حجم الارباح كلما ارتفعت الكفاءة . لذلك ، فبالإمكان قياس وتحليل ارباح منشآت الاعمال من خلال دراسة ربحية استثماراتها المتحققة (Barad,2010:108). وتعد الربحية في صورة الارباح المحتجزة احد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال ، ويقوم النظام المصرفي السليم على اكتاف المصارف الربحية وذات رأس المال الكافي ، لذلك فهي تعرف على انها " المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الاسواق المصرفية وفي جودة ادارتها ، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بمخاطرة معينة وتوفر الغطاء ضد المشاكل القصيرة الامد " (Greuning&Bratanovic,2009:101). مما لاشك فيه ، يتم استخدام مصطلحي الربح والربحية بشكل متبادل ، الا انه في المعنى الحقيقي هناك فرق بين الاثنين ، فالربح مفهوم مطلق ، في حين الربحية مفهوم نسبي ، مع انهما يرتبطان ارتباط وثيق ومتداخل فيما بينهما مع وجود ادوار متميزة في مجال النشاطات التجارية (Trivedi,2010:237) ، اما بخصوص المفهوم المحاسبي للارباح فهو ما تم تراكمه ، في حين ان المفهوم التحليلي للربحية هو يهتم بالتراكم المستقبلي للثروة . كما ان ربح اي مؤسسة يمثل تقريراً ودليلاً على الكفاءة المالية والتشغيلية في الاعمال . بينما تفسر الربحية الربح لأمد Term Profit فيما يخص بالعناصر الاخرى التي من المحتمل ان تؤثر بتلك الارباح بغية المساعدة واعطاء صورة واضحة في عملية اتخاذ القرار (Barad,2010:108) .

ووفقاً لذلك ، يبين (Bansal) الربح لأمد على انه مفهوم محاسبي<sup>(1)</sup> مما يدل على زيادة الإيرادات على النفقات خلال فترة زمنية معينة . ويعد هو السبب الرئيسي لاستمرار وجود كل مؤسسة تجارية. من ناحية اخرى ، فان الربحية لأمد هو مفهوم ومقياس نسبي ، اذ يتم التعبير عنه كنسبة مئوية . وهو يصور العلاقة بين القيمة المطلقة للربح مع مختلف العوامل الاخرى. كما ويسلط الضوء على المقدرة الادارية وثقافة العمل والكفاءة التشغيلية للمصرف (Bansal,2010:123) .

(1) ان للربح مفهوم اقتصادي فضلا عن المفهوم المحاسبي ، فيعرفه (ابو حمد والصانع) عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافا اليها تكاليف الفرص البديلة ، اي يعني ان الربح الاقتصادي اقل من الربح المحاسبي بسبب وجود هذه التكاليف المضافة (ابو حمد والصانع، 2006: 110)، كما ويعد الربح مقياس للحكم ، وليس فقط في الجانب الاقتصادي ، وانما ايضا في الكفاءة الادارية والاهداف الاجتماعية (Trivedi,2010:236).

ويسمى الربح احيانا (بالعائد) Return وفي مناسبات اخرى يشار اليه بالهامش<sup>(1)</sup> Margin ، بالرغم من استخدام مصطلح الهامش بشكل اكثر شيوعا كنسبة قياسا بالمقدار او المبالغ . فضلا عن ذلك ، انه يمكن احتساب الربحية باستخدام نفس المعلومات المستخدمة لحساب الارباح الا انه بطريقة مختلفة قليلا . كما تعد الربحية افضل اداة في تحديد واختيار اي مشروع قياسا بالربح (Lutz,2010:20) ، ويوضح (Trivedi) وجهة نظري (Weston & Brigham) حول الربح والربحية ، اذ اشار الى الربح بمفهوم الادارة المالية على انه " اختبار للكفاءة ومقياس للرقابة . وبالنسبة للمالكين مقياس لقيمة استثماراتهم ، وللدائنين هامش السلامة او الامان ، وللحكومة المقياس الخاضع للضريبة واساس العمل التشريعي ، واخيرا بالنسبة للدولة او البلد هو مؤشر للتقدم الاقتصادي والدخل القومي المتولد عنه وارتفاع في المستوى المعاشي . في حين الربحية هي نتاج . بعبارة اخرى ، لا يقود الربح نحو تحقيق الربحية ، اي يعني ان المصارف التي لها نفس المقدار من الارباح قد يختلفون من حيث الربحية (Trivedi,2010:237) . وهذا ما بينه R.S.Kulshrestha عن سبب ذلك ، هو ان تطابق الربح الناتج عن مشروعين تجاريين منفصلين ، يحدث في ان واحد وفي كثير من الاوقات بان ربحيهما يختلفان عند قياسهما من حيث حجم الاستثمار . مما يلاحظ من ذلك ، الدور الذي تلعبه الارباح والربحية في مؤسسات الاعمال بشكل عام والمصارف بشكل خاص فهي مطابقة الى الوظيفة التي يقوم بها الدم والنبض في الجسم البشري (Barad,2010:108) .

يتضح من ذلك ، ان الربح والربحية لا يختلفان فقط من حيث المفهوم ، وانما ايضا في الواقع العملي كمقدار او مؤشر للكفاءة التشغيلية والمالية لأي مؤسسة كانت بشكل عام والمصارف بشكل خاص ، وهذا يعود الى التداخلات الوظيفية فيما بينهما مما يعطي تصورا للأخريين او اصحاب المصالح قد يكون مبهما او حقيقيا عن الواقع بشكل عام . مما لاشك فيه ، ان لمفهوم الربحية حال مفهوم الارباح بعدما بيناه من حيث المفهوم المحاسبي والاقتصادي فله علاقة مع المفاهيم الاخرى كالكفاءة والمحاسبة والقيمة المضافة .

فمن ناحية الكفاءة ، فان مصطلح الربحية ليس مرادفا لمصطلح الكفاءة وانما تعد الربحية كمؤشر اداري لزيادة الكفاءة ، الا ان مدى الربحية لا يمكن ان يؤخذ كدليل نهائي في الكفاءة . ففي بعض الاحيان يمكن ان تكون الارباح المرضية علامة عدم الكفاءة . وعلى العكس ، فدرجة مناسبة من الكفاءة يمكن ان يرافقه غياب الارباح . لذلك يكشف صافي الارباح ببساطة عن التوازن المرضي بين الإيرادات والمصاريف . وان التغيير في الكفاءة التشغيلية هو مجرد واحدة من العوامل التي يعتمد عليها ربحية المؤسسة (من امتثلتها المصارف) الى حد كبير . فضلا عن ذلك ، هناك العديد من العوامل الاخرى الى جانب الكفاءة والتي تؤثر على الربحية (Trivedi,2010:236).

اما بخصوص الربحية كمفهوم محاسبي ، بعدما تم التعرف على الربحية كمقياس لتقييم الكفاءة الكلية للمصرف . فافضل مسار ممكن لتقييم كفاءة العمل يكون في تحليل المدخلات والمخرجات. اذ من خلالها يمكن قياس الربحية عن طريق ربط المخرجات كنسبة من المدخلات او بالمطابقة مع نتائج المصارف الاخرى من نفس القطاع او النتائج التي تحققت في فترات مختلفة من العمليات .

في حين ان الربحية الاجتماعية Social Profitability الى جانب الهدف الاقتصادي المتمثل بكسب الارباح ، فلا بد من العمل ايضا لاداء عدد كبير من الاهداف الاجتماعية المتمثلة بتوفير افضل نوعية للخدمات وفرص العمل وتلبية احتياجات المجتمع والمحافظة على الموارد. فضلا عن ذلك ، ان الاهداف الاجتماعية يمكن ان تكون مربحة وبكلفة قليلة ، في حين ان البعض الاخر يساعد في تعزيز الربحية من خلال جذب الزبائن كما في حالة توفير الخدمات بالجودة العالية . بينما غيرها تكون بالاتجاه المعاكس مما قد يكلف المصرف ويخفض ربحيتها ، الا انه ينشأ عنها ربحية اجتماعية .

بينما مفهوم الربحية بالقيمة المضافة فهو مبني على الثروة المتولدة (صافي الثروة المكتسبة) نتيجة لعملياته المصرفية خلال فترة محددة . فتوليد الثروة هو جوهر بقاء او نمو الاعمال التجارية . فبإمكان المصرف البقاء على قيد الحياة دون تحقيق الارباح ولكن يتوقف القيام بذلك دون اضافة قيمة ، لذلك يصفها (Barad) على ان المصرف بدون ارباح يصبح كالمريض ، ومع عدم اضافة القيمة يسبب له الوفاة بمرور الوقت. كما ان نماذج الارباح هي جزء من القيمة المضافة ، مما يعني ان الاخير مفهوم اوسع " فالقيمة المضافة عند مستوى معين من القدرة التشغيلية والمطالبات التي ينبغي ان تحدد كقيمة مضافة يمكن ان تكشف كفاءة او عدم كفاءة الاعمال التجارية " . وفي نفس الوقت ان مفهوم القيمة المضافة له صلة بمفهوم الربحية الاجتماعية . فاستثمارات المصارف تضم استثمارات المساهمين واصحاب السندات والدائنين والمؤسسات المالية ، وما اذا فشل المصرف في توليد النمو او اضافة اي شيء كقيمة مضافة ، فان ذلك يعني ببساطة اساءة استخدام الاموال العامة . ويمثل هذا المفهوم توزيع الثروة بطريقة سليمة مقابل زيادة انتاجية المصرف (نشاطاتها التجارية) بتخفيض استهلاك الموارد مع الاحتفاظ بنفس او افضل مخرجات ممكنة (Barad,2010:110-112) .

## ب- مؤشرات الربحية

### 1- معدل العائد على الموجودات Rate of Return on Assets

هي نسبة تحسب بقسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات . وقد استخدمت هذه النسبة في معظم الدراسات لقياس ربحية المصارف . ويقاس الأرباح المكتسبة لكل دولار (او اي عملة اخرى) من الموجودات وفي نفس الوقت

(1) هامش الربح هو المقياس العام للربحية والذي يساوي الارباح قبل ضريبة الدخل الى الدخل التشغيلي الكلي وتأخذ بعين الاعتبار حسابات الدخل بفائدة وبدون فائدة (Casu et al.,2006:492).



تعكس كيف يمكن لإدارة المصرف ان تستخدم موارد استثماراتها الحقيقية بشكل جيد وكفوء في توليد الأرباح. كما ويطلق عليها أيضاً بدرجة استغلال الموجودات (Girbert&Wheellock,2007:519).

- تجدر الإشارة ان ارتفاع معدل العائد على الموجودات (ROA) يدل على جملة المؤشرات الاتية : (الخالدي،2008: 107)
- استخدام المزيد من الموجودات في قروض واستثمارات عالية الدخل.
  - إعادة بناء محفظة الاستثمارات بموجودات أكثر ربحية.
  - زيادة معدلات الفائدة على القروض و الاستثمارات.
  - زيادة العمولات ورسوم الخدمة على موجودات أخرى.

## 2- معدل العائد على حق الملكية Rate of Return on Equity

تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين (المعروف أيضا باسم صافي الموجودات ناقصا المطلوبات) . يظهر العائد على حقوق المساهمين جيدا ، عندما تستخدم المؤسسات صناديقها الاستثمارية في توليد الأرباح . وتعد النسبة المرغوبة فيها تتراوح ما بين (15-20)%(Girbert&Wheellock,2007:519).

## 3- معدل العائد على الودائع Rate of Return on Deposits

المقياس الثالث من الربحية هو ROD . ويعرف بأنه صافي الدخل مقسوما على إجمالي الودائع ، وهو يدل على قدرة المصرف على المنافسة للحصول على أموال . ويمكن اعتباره كئمن أو تكلفة جذب الودائع . وبإمكان المصرف ان يصبح أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة ، فقيمة الدولار الواحد من الودائع في حينها يصبح أكثر قيمة . ثم ان المصرف سيشتري من خلالها الكثير من الودائع مقابل تقديمه لنسب عالية عبر مشاركته بالأرباح ، على الرغم من أن هذا قد يزيد من حجم المصرف ، إذ ما تزال العلاقة بين الحجم و ROD تتسم بالغموض (Bashir,1999:11).

## المحور الثالث

### التحليل التطبيقي للبحث

#### أولاً: تحليل المخاطرة الائتمانية

##### أ- القروض المتعثرة الى إجمالي القروض

يتضح من الجدول (2) ان المتوسط العام للمصرفين وفق هذه النسبة بلغ (0.025) وكان المصرف (Barclays) الأكثر مخاطرة من حيث هذا المؤشر قياسا بالأول المتمثل بالمصرف (HSBC) إذ سجل الاول متوسط (0.039) في حين سجل الاخير (0.012) خلال الفترة المبحوث المتمثلة بـ (2003-2012) . وان سبب ارتفاعه في المصرف (Barclays) يعود الى ارتفاعه في السنوات الاربعة الاخيرة خاصة بعد سنة 2008 والتي كانت تساوي المتوسط العام للمصرف المعني بالرغم من التباينات الواضحة خلال الفترة المبحوث بين ارتفاع وانخفاض وبنسب متفاوتة في السنوات الاربعة الاولى وان اعلى نسبة سجلت قياسا بمتوسطه كانت في سنة 2010 وبلغت (0.081) . وبشكل عام تعد نسب مرتفعة اذا ما قورنت بالمصرف الاخر (HSBC) عدا السنوات الاربعة الاولى في المصرف (Barclays) فكانت منخفضة ومتقاربة نسبيا . اما بخصوص مصرف (HSBC) فوجد ان هناك تفاوت خلال الفترة المبحوث بين ارتفاع وانخفاض مع ظهور قيمة (0) بسبب تعذر على الباحثين الحصول على بيانات خاصة بالقروض المتعثرة لتلك السنة وان اعلى نسبة سجلت في سنة 2009 وبلغت (0.025) وكانت اعلى من المتوسط العام لنفس المصرف ولكن بشكل عام تعد منخفض نسبيا كمتوسط عام لذات المصرف قياسا بجميع النسب التي سجلت في المصرف الاخر (Barclays) ، مما يعني ان المصرف الاخير كان الأكثر عرضة لارتفاع هذه النسبة وقد يعود ذلك الى ارتفاع مقدار القروض المتعثرة قياسا بإجمالي القروض الممنوحة للمستثمرين وهذا بحد ذاتها مؤشر سلبي للمصرف المعني والجدول(2) يوضح ذلك .

#### جدول (2)

##### القروض المتعثرة الى إجمالي القروض

المتوسط العام	المتوسط	السنة										المصرف
		2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
0.025	0.012	0.007	0.011	0.012	0.025	0.023	0.014	0.01	0.009	0.008	0	HSBC
	0.039	0.048	0.054	0.081	0.062	0.039	0.033	0.018	0.019	0.016	0.019	Barclays

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على كشوفات المصرفين .

##### ب- القروض المتعثرة الى رأس المال الممتلك

يتضح من الجدول (3) ان المتوسط العام لكلا المصرفين بلغ (0.263) وان اعلى متوسط سجل لهذا المؤشر كان في مصرف (Barclays) وبلغ (0.407) وان اعلى نسبة سجلت خلال المدة المبحوثة كانت في سنة 2010 وبلغت (0.68) وان ادنى نسبة سجلت لذات المصرف كانت في سنة 2004 وبلغت (0.236) وهي بشكل عام اعلى من جميع النسب المسجلة لمصرف (HSBC) ، مما يعني ان مقدار

القروض المتعثرة قياسا بمقدار راس مال الممتلك لمصرف (Barclays) تعد مرتفعة قياسا بمصرف (HSBC) وهذا ما يتم ملاحظته من خلال الجدول اذ يظهر للباحثين ان مصرف (HSBC) قد سجل نسب متفاوتة وهذا الحال ينطبق ايضا في المصرف الاخر الا ان الفرق الوحيد فيما بين المصرفين ان مصرف (HSBC) سجل نسب منخفضة اذا ما قورنت بالآخر عدا سنة 2008 فكانت اعلى من اول سنتين في المصرف الاخر وهذا ما يؤكد ان مقدار القروض المتعثرة اذا ما قورنت بمقدار رأسماله الممتلك فتعد نسب منخفضة فضلا عن ذلك ظهور قيمة (0) في بداية سنوات البحث لعدم توفر البيانات الخاصة بها ولو افترضنا وجودها لكان التأثير ضئيل وما يبرر ذلك السلسلة الزمنية لهذا المؤشر ولذات المصرف تعطي اشارة واضحة عن ادائه في كيفية حلولة الاثار الناتجة من ارتفاع هذا المؤشر عليه وعلى سمعته لدى زبائنه والآخرين . وهذا لا يعني ان المصرف الاخر لا يهتم او قليل الاهتمام الا ان هناك سياسة يتخذها في منحه لائتمان تؤدي الى نتائج قد لا تكون مرغوبة في الامد البعيد او ان راس ماله كان منخفضا اذا ما قورن بقروضه المتعثرة اي انه يعتمد على مصادر تمويل اخرى فضلا عن ذات المصدر في تعزيز موارده المالية وهكذا فان جدول (3) يوضح مقدار التغيير في هذه النسب على مستوى المصرفين خلال المدة المبحوثة .

### جدول (3)

القروض المتعثرة الى رأس المال الممتلك

المتوسط العام	المتوسط	السنة										المصرف
		2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
0.263	0.119	0.047	0.076	0.095	0.206	0.266	0.135	0.098	0.084	0.179	0	HSBC
	0.407	0.379	0.419	0.68	0.551	0.496	0.491	0.257	0.299	0.236	0.263	Barclays

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على كشوفات المصرفين .

### ج- القروض الكلية الى الودائع الكلية

يتضح من الجدول (4) ان المتوسط العام لهذا المؤشر ولكلا المصرفين (5.564) وان سبب ارتفاع هذه النسبة اذا ما قورنت بالمؤشرين السابقين يعود الى مصرف (HSBC) الذي سجل متوسط بلغ (9.928) بالرغم من وجود التفاوت خلال مدة البحث الا انها تشير في حالة ارتفاع نسبي كبير قياسا بالمصرف الاخر وان دل ذلك على شيء حجم القروض الممنوحة من قبل هذا المصرف قياسا بودائعه بالرغم من ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على ارتفاع المخاطرة الائتمانية بسبب التفاوت النسبي بين القروض والودائع سيسبب ضررا كبيرا للمصرف في حالة ظهور حالة النكول في تسديد القرض الا ان ومن خلال المؤشرين السابقين يتضح للباحثين ان هذا المصرف يتبع سياسة واحدة في منحه لائتمان وخاصة اذا ما تم النظر والتمحيص في النتائج التي سجلت في كلا المؤشرات الثلاث وهي جاءت معاكسة تماما لما سجلت بالنسبة للمصرف الاخر والجدول (2)،(3)،(4) توضح ذلك . وان اعلى نسبة سجلت في مصرف (HSBC) كانت في سنة 2005 وبلغت (12.419) في حين ان ادنى نسبة سجلت كانت في سنة 2008 وبلغت (8.353) وقد تكون سببها الازمة المالية وتبعاتها على المصارف ، بينما اذا ما قارنت هاتين النسبتين بمثيلاتها في مصرف (Barclays) لوجد ان اعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2008 وبلغت (1.376) وان ادنى نسبة سجلت في سنة 2006 وبلغت (1.099) وبالرغم من وجود حالة التفاوت خلال مدة البحث الا انها كانت مؤشر جيد انه يمنح الائتمان للآخرين بالاعتماد على مصادره التمويلية سواء بالودائع او راس ماله الممتلك الا ان ذلك لا يخلو من وجود قروض متأخرة او لم تسدد من قبل المقترضين مما انعكس بشكل عام على ادائه في محاول التقليل من اعباءها (المخاطرة الائتمانية) والجدول الثلاث توضح ذلك .

### جدول(4)

القروض الكلية الى الودائع الكلية

المتوسط العام	المتوسط	السنة										المصرف
		2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
5.564	9.928	10.706	9.94	10.55	8.617	8.353	9.222	10.566	12.419	9.727	9.175	HSBC
	1.200	1.104	1.18	1.238	1.303	1.376	1.171	1.099	1.127	1.171	1.227	Barclays

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على كشوفات المصرفين .

### ثانياً: تحليل الربحية المصرفية

#### أ- معدل العائد على الموجودات

يعد من المؤشرات المهمة والمستخدمة بشكل كبير في قياس ربحية المؤسسات والشركات بشكل عام والمصارف بشكل خاص ويتضح من الجدول (5) ان المتوسط العام لهذا المؤشر بلغ (0.005) وان اعلى متوسط سجل كان في مصرف (HSBC) وبلغ (0.007) وهي تعد نسبة مقبولة بالشكل العام ووفق للمعايير الدولية والتي اشار اليها (المخلافي، 2004) في دراسته ، اذ تتراوح ما بين (0.43-3%) وبالرجوع لذات

الجدول ولغرض المقارنة فيما بين المصرفين خلال المدة المبحوثة فنلاحظ ان جميع سنوات البحث تشير الى تفوق المصرف (HSBC) على المصرف (Barclays) مع وجود حالة التساوي في هذا المؤشر وكانت في سنتي 2009,2008 وهذا مؤشر جيد بالنسبة للأول على حساب الاخر وذلك لكونه مؤشر جيد على حسن استغلال موجوداته في توليد الارباح بالرغم من وجود حالة التفاوت لكلا المصرفين خلال الفترة بين ارتفاع وانخفاض والعكس صحيح مع ورود نسبة بالسالب في السنة الاخيرة لمصرف (Barclays) الا انها كانت ضعيفة جدا اذا ما قورنت بجميع النسب لذات المصرف في تلك الفترة مما كان تأثيرها ضئيلا بعض الشيء والجدول (5) يوضح ذلك .

#### جدول (5)

معدل العائد على الموجودات

المصرف	السنة										
	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
HSBC	0.006	0.007	0.006	0.003	0.003	0.009	0.009	0.011	0.011	0.009	0.005
Barclays	-0.002	0.003	0.003	0.003	0.003	0.004	0.005	0.004	0.006	0.006	0.004

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على كشوفات المصرفين.

#### ب- معدل العائد على حق الملكية

يستخدم هذا المؤشر في تبيان مدى امكانية تحقيق الارباح من استثمار اموال المالكين وان ارتفاعه او انخفاضه له دلالات مالية على المصرف النظر فيها لكي لا يتم استمرارها بشكل كبير ويعرضه الى مخاطر عالية ناجمة عن زيادة الرافعة المالية في حالة الارتفاع ، وتمويله المتحفظ من القروض في حالة الانخفاض ، لذا يفضل ان يكون ضمن المدى المسموح فيه كما عرجنا اليه سابقا .  
ومن خلال النظر الى الجدول (6) يتضح بان المتوسط العام لكلا المصرفين بلغ (0.115) وكان كلاهما متساويان في المتوسط بالرغم من وجود حالة من التفاوت لكل مصرف على حدة ولكلاهما معا خلال مدة البحث وان اعلى نسبة سجلت للمصرف (HSBC) كانت في سنة 2004 وبلغت (0.165) بينما في مصرف (Barclays) كانت في سنة 2006 وبلغت (0.19) ، في حين ان ادنى نسبة سجلت في المصرف الاول كانت في سنة 2009 وبلغت (0.049) بينما في المصرف الاخر كانت في سنة 2012 وبلغت (-0.004) . وبشكل عام ان كلا المصرفين كانا ادنى من النسبة المسموح بها كمتوسط ، الا ان خلال المدة المبحوثة ظهرت نتائج كانت تبين الاداء المميز من قبل المصرف المعني في تلك السنة اذا ما قورنت بالنسب المرغوب بها والجدول (6) يوضح ذلك .

#### جدول (6)

معدل العائد على حق الملكية

المصرف	السنة										
	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
HSBC	0.084	0.108	0.092	0.049	0.065	0.151	0.147	0.162	0.165	0.130	0.115
Barclays	-0.004	0.061	0.073	0.060	0.112	0.157	0.190	0.157	0.181	0.166	0.115

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على كشوفات المصرفين.

#### ج- معدل العائد على الودائع

يتضح من هذا المؤشر مقدار الارباح المتحققة من استثمار الاموال التي تحصل عليها من ودائع الزبائن لدى المصرف ويعد مؤشر جيد لجذب الودائع من الاخرين خاصة اذا حققت المصارف الارباح المرجوة من استثماره بهذه الاموال . وعليه ومن خلال الجدول (7) يتضح بان المتوسط العام لكلا المصرفين بلغ (0.076) وان اعلى متوسط سجل كان في مصرف (HSBC) وكذلك خلال المدة المبحوثة اذ بلغ متوسطه (0.139) وهي نسبة تعد كبيرة اذا ما قورنت بالمصرف (Barclays) اذ بلغ متوسطه (0.013) ، كما نلاحظ ايضا ان ادنى نسبة سجلت بالنسبة للمصرف الاول كانت هي اعلى من جميع النسب التي سجلها مصرف (Barclays) ، مما يعني قلة اعتماد هذا المصرف لمصدر التمويل (الودائع) في تمويل استثماراته مما انعكس ذلك على النسب التي سجلها خلال فترة البحث قياسا بمصرف (HSBC) ، مما خلق فارق كبيرا في هذا المؤشر قياسا بالمؤشرين السابقين .  
وفي ضوء ذلك ان اعلى نسبة سجلت في مصرف (HSBC) كانت في سنة 2005 وبلغت (0.228) في حين ان ادنى نسبة سجلت كانت في سنة 2008 وبلغت (0.050) وقد يكون احد اسبابها تبعات الازمة المالية التي حدثت في 2007 وانعكاساتها على الواقع الاستثماري للمودعين مما طرأ عنها انخفاض في سنة 2008 قياسا ب 2007 وهذا الحال ينطبق ايضا في المصرف الاخر اذ حدث انخفاض في ذات السنة والسنة التي تليها قياسا بسنة 2007 والجدول (7) يوضح ذلك .

جدول (7)  
معدل العائد على الودائع

المتوسط العام	المتوسط	السنة										المصرف
		2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
0.076	0.139	0.143	0.159	0.128	0.054	0.050	0.155	0.169	0.228	0.171	0.138	HSBC
	0.013	-0.001	0.011	0.013	0.011	0.016	0.017	0.020	0.016	0.015	0.015	Barclays

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على كشوفات المصرفين.

## المحور الرابع اختبار فرضيات البحث

### أولاً: تحليل تأثير (X1) و (Y1,Y2,Y3)

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي (ANOVA) في الجدول (8) ان هناك تأثير للمتغير (X1) على كل من المتغيرات المعتمدة الثلاث (Y1,Y2,Y3) ولكلا المصرفين HSBC , Barclays وذلك من خلال معامل التحديد  $R^2$  وكانا معنويان في نفس الوقت والذي تم اختياره من خلال اختبائي F و P-Value عند مستوى معنوي 0.05 وبدرجة حرية (n1=1 , n2=18) فكان كلا المصرفين قد سجلا وفق اختبار F اعلى قيمة قياسا بـ F الجدولية البالغة 4.41 عند مستوى معنوي 0.05 ، وما يؤكد معنوية هذا التأثير تم استخدام اختبار P-Value لبيان معنوية المعلمة ، اذ تبين ان كلا المصرفين قد سجلا من خلال تأثير قوة المتغير المستقل (X1) على المتغيرات المعتمدة الثلاث (Y1,Y2,Y3) اذ كانا ادنى او يساوي 0.05 ، مما يعني معنوية هذا التأثير . وبشكل عام رغم المعنوية وفق الاختبارين الا ان التأثير (المتغير المستقل على المتغيرات الثلاث) كان يتراوح بين الضعيف والمتوسط والجدول (8) يوضح ذلك.

### جدول (8)

تحليل تأثير بين (X1) و (Y1,Y2,Y3)

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل X1			المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل X1		
		P-Value	F	R <sup>2</sup>			P-Value	F	R <sup>2</sup>
HSBC	Y1	0.03	6.22	0.41	Barclays	Y1	0.03	6.94	0.44
	Y2	0.05	5.09	0.36		Y2	0.01	9.18	0.50
	Y3	0.01	10.50	0.54		Y3	0.02	7.98	0.47

\* (F) الجدولية عند مستوى معنوي 0.05 وبدرجة حرية (n1=1 , n2=18) تساوي (4.41) .

\*\* P-Value  $0.05 \geq$  معنوية عند ذلك المستوى . وهكذا في بقية الجداول

### ثانياً: تحليل تأثير (X2) و (Y1,Y2,Y3)

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي (ANOVA) في الجدول (9) ان هناك تأثير للمتغير (X2) على المتغيرات المعتمدة الثلاث (Y1,Y2,Y3) ولكلا المصرفين HSBC , Barclays وذلك من خلال معامل التحديد  $R^2$  وكانا معنويان في نفس الوقت والذي تم اختيارهما من خلال اختبائي F و P-Value عند مستوى معنوي 0.05 وبدرجة حرية (n1=1 , n2=18) فكان كلاهما قد سجلا وفق اختبار F اعلى قيمة قياسا بـ F الجدولية البالغة 4.41 عند مستوى معنوي 0.05 ، وما يؤكد معنوية هذا التأثير تم استخدام اختبار P-Value لبيان معنوية المعلمة ، اذ تبين ان كلا المصرفين قد سجلا من خلال تأثير قوة المتغير المستقل (X2) على المتغيرات المعتمدة الثلاث (Y1,Y2,Y3) ، اذ كانا ادنى من 0.05 ، مما يعني معنوية هذا التأثير .

وبشكل عام رغم المعنوية وفق الاختبارين الا ان التأثير (المتغير المستقل على المتغيرات الثلاث) كان يتراوح بين الضعيف والمتوسط عدا تأثير (X2) على (Y3) اذ كان التأثير قوي وبلغ معامل تحديده 0.73 وكان في المصرف Barclays ، في حين كان تأثير (X2) على المتغيرين (Y1,Y2) لذات المصرف كان اعلى من المتوسط والجدول (9) يوضح ذلك.

### جدول (9)

تحليل تأثير بين (X2) و (Y1,Y2,Y3)

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل X2			المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل X2		
		P-Value	F	R <sup>2</sup>			P-Value	F	R <sup>2</sup>
HSBC	Y1	0.006	12.46	0.58	Barclays	Y1	0.02	8.13	0.47
	Y2	0.008	11.50	0.56		Y2	0.01	10.73	0.54
	Y3	0.001	24.48	0.73		Y3	0.02	7.92	0.47

### ثالثاً: تحليل تأثير (X3) و (Y1,Y2,Y3)

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي (ANOVA) في الجدول (10) ان هناك تأثير قوي للمتغير (X3) على كل من المتغيرات المعتمدة الثلاث (Y1,Y2,Y3) ولكلا المصرفين HSBC , Barclays وذلك من خلال معامل التحديد R<sup>2</sup> وكانا معنويان في نفس الوقت والذي تم اختباره من خلال اختباري F و P-Value عند مستوى معنوي 0.05 وبدرجة حرية (n1=1 , n2=18) فكان كلا المصرفين قد سجلا وفق اختبار F اعلى قيمة قياسا بـ F الجدولية البالغة 4.41 عند مستوى معنوي 0.05 ، وما يؤكد معنوية هذا التأثير تم استخدام اختبار P-Value لبيان معنوية المعلمة ، اذ تبين ان كلا المصرفين قد سجلا من خلال تأثير قوة المتغير المستقل (X3) على المتغيرات المعتمدة الثلاث (Y1,Y2,Y3) اذ كانا ادنى من 0.05 ، مما يعني معنوية هذا التأثير . وبشكل عام ان التأثير (المتغير المستقل على المتغيرات الثلاث) كان قويا اذا ما قورن بقوة المتغيرين المستقلين السابقين وكان الاكثر تأثيرا سجل في مصرف HSBC قياسا بالمصرف Barclays . كما ان الاكثر تأثيرا للمتغير المستقل على المتغير تابع ولكلا المصرفين كانت ما بين (X3) و (Y3) وذلك لأنه يدمج بين القروض الممنوحة للمستثمرين من خلال استثمار التمويل المتمثل بالودائع والارباح المتحقق من ذلك الاستثمار بالودائع (لان كلاهما يستخدمان اجمالي الودائع في احتسابهما) والجدول (10) يوضح ذلك . وبشكل عام ، ان اختبار فرضيات البحث توضح بان مؤشرات المخاطرة الائتمانية تفسر تأثيرها (بين الضعيف والقوي) المعنوي (وفق اختباري F, P-Value) على مؤشرات الربحية اي كلما ازدادت المخاطرة الائتمانية سيزداد عنها تأثيرات سلبية على الربحية المصرفية ، مما يعني من ذلك رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود تأثير للمخاطرة الائتمانية على الربحية المصرفية والجدول (8,9,10) توضح ذلك .

#### جدول (10)

#### تحليل تأثير بين (X3) و (Y1,Y2,Y3)

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل X3			المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل X3		
		P-Value	F	R <sup>2</sup>			P-Value	F	R <sup>2</sup>
HSBC	Y1	0.000	32.25	0.78	Barclays	Y1	0.000	76.82	0.90
	Y2	0.000	29.36	0.77		Y2	0.000	99.43	0.92
	Y3	0.000	56.30	0.86		Y3	0.000	123.24	0.93

## المحور الخامس

### الاستنتاجات والنوحيات

#### اولاً: الاستنتاجات

أ- وجد من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في مؤشرات المخاطرة الائتمانية

1- ان مصرف Barclays كان الاكثر خطورة من المصرف HSBC في مؤشرين من مؤشرات المخاطرة الائتمانية المتعلقة بالقروض المتعثرة قياسا باجمالي القروض وراس ماله الممتلك مما يعطي صورة على كبر مقدار قروضه المتعثرة كنسبة من القروض الممنوحة من قبله وفي الوقت نفسه استخدامه لرأسماله في تغطية الخسائر الناجمة عنها رغم قدمه اذا ما قورن بالمصرف الاخر الا ان الاستراتيجية التي يتبناها جعلت قروضه معرضه لعدم السداد او التأخير في سدادها في الوقت المخصص لها .

2- ان مصرف HSBC قد تفوق في المؤشر الثالث المتعلق بالقروض الممنوحة نسبة من الودائع التي يحصل عليها من زبائنه قياسا بالمصرف Barclays اذ تبين ارتفاعها بشكل كبير قياسا بالمتوسط المصرف الاخير رغم ان ارتفاعها يعد مؤشر سلبي الا ان لها دلالة على اعتماد المصرف الاول على مصادر تمويل اخرى في منحها للائتمان فضلا عن الودائع وهذا ما يبرر حصوله على مراتب متقدمة في التصنيف العالمي من حيث رأسمالها الاساسي .

#### ب- وجد من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في مؤشرات الربحية المصرفية

1- ان مصرف HSBC كان الاكثر تفوقا في مؤشرين من مؤشرات الربحية المصرفية قياسا بالمصرف Barclays وتمثلت في مؤشري معدل العائد على (الموجودات والودائع) وخاصة على مستوى الودائع مما يتضح ان ذلك المصرف لديه سياسات ناجحة في ادارته وتوظيفه للأموال التي يحصل عليها سواء تمثلت بالودائع او اي مصدر تمويل ويعد بحد ذاته مؤشر ايجابي في جذب الودائع .

2- اما فيما يخص المؤشر الاخر فتساوى كلا المصرفين في ذلك على مستوى المتوسط وتمثل في العائد المتحقق من استثماره لحق الملكية وهذا مؤشرا جيد على حسن توظيف اموال المالكين وله اثر ايجابي على حفظ سمعة المصرف تجاه المساهمين والاخرين .

#### ج- وجد من نتائج التحليل الإحصائي ANOVA

1- ان هناك تأثير تراوح بين الضعيف والمتوسط لمتغيرين من المتغيرات المستقلة (X2,X1) على المتغيرات المعتمدة الثلاث (Y3,Y2,Y1) وكان معنويا لكلا المصرفين HSBC , Barclays وفق اختباري P- , F

Value وعند مستوى معنوي 0.05 . عدا حالة تأثير المتغير المستقل X2 على Y3 في المصرف Barclays إذ سجلت بنسبة اعلى من 50% (الحد المقبول لمعامل التحديد) .  
2- ان هناك تأثير قوي للمتغير المستقل X3 على المتغيرات المعتمدة الثلاث وكان معنوياً وفق الاختبارين ولكلا المصرفين وعند مستوى معنوي 0.05 . يتأكد من خلال هذين الاستنتاجين رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود تأثير ذات دلالة لمؤشرات المخاطرة الائتمانية على الربحية المصرفية.

### ثانياً: التوصيات

- 1- ضرورة اعادة النظر في السياسات المتبعة من قبل المصرف Barclays في منحه الائتمان وذلك لارتفاع مقدار القروض المتعثرة لديه قياساً بالآخر مما قد يعرضه الى مشاكل كبيرة على مستوى التمويل في حالة السحب وغير ذلك.
- 2- رغم ان المصرفين يعدان من المصارف العالمية والقديمة المنشأ من حيث تأسيسها إلا ان ذلك لا يمنعها من وضع اجراءات احترازية في كيفية التعامل مع الازمات وخاصة بعد الازمة المالية العالمية في 2007 وذلك من خلال الإفصاح والشفافية في نقل المعلومات .
- 3- ان تنوع مصادر التمويل تعد من الضرورات التي لا يمكن الاستغناء عنها في ظل التطورات المتسارعة في حركة السوق سواء من حيث البورصات العالمية او الاحداث الاقتصادية المتقلبة بين الحين والآخر وانعكاساتها على الاستثمارات الموجهة في مجال واحد دون تنويع وهذا ما تنتهجه اغلب المصارف العالمية لكي تتحاشى انواع المخاطر التي تتعرض لها وعلى وجه الخصوص المخاطر الائتمانية .
- 4- ضرورة الاهتمام بمثل هذه الدراسات والاطلاع على اهم البيانات والمعلومات المصرفية العالمية لكي تعطي صورة اكثر وضوحاً عن الطابع المصرفي في تلك الدول وذلك كونها لها خبرة طويلة في مجال الخدمة المصرفية والنشاطات التي تمارسها لكي تجذب المودعين والمستثمرين اليها وكيفية توظيف هذه الاموال وتحقيق الارباح التنافسية في ظلها.
- 5- ضرورة اعداد دراسات على هذا النحو او في مجالات مالية اخرى كالحوكمة والمشتقات المالية والاطلاع على كيفية اعداد الميزانية الخاصة على مستوى المسؤولية الاجتماعية في المصارف وذلك لاحتوائها في التقارير السنوية لكي تعطي رؤية واضحة للمصارف العراقية عن المجالات التطويرية في مجال العمل المصرفي الدولي.

### قائمة المصادر

- 1- ابو حمد ،رضا صاحب؛ الصانع، محمد جبار.(2006). دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية. مجلد3، عدد11،المجلة العراقية للعلوم الادارية، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة كربلاء.
- 2- بورج، دان.(2002). ادارة المخاطرة المالية في الاستثمارات والمشروعات. كتب المدير ورجال الاعمال، الشركة العربية للإعلام العربي(شعاع)،القاهرة، مصر، السنة العاشرة، تشرين الثاني، العدد الثاني والعشرون.
- 3- الحسيني، فلاح حسن عداي؛ الدوري، مؤيد عبد الرحمن عبد الله. (2000). إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر. ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- 4- الحناوي، محمد صالح. (1995). الإدارة المالية والتمويل . الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
- 5- الخالدي، حمد عبد الحسين راضي. (2008). تأثير الاليات الداخلية للحاكمية في الاداء والمخاطرة المصرفية لعينة من المصارف الاهلية العراقية – دراسة تحليلية للمدة من 1992 – 2005. اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 6- سعيد، عبد السلام لفته. (1996). المخاطرة الائتمانية واثرها في سياسات الاقراض: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية. اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 7- المخالفي، عبد العزيز محمد احمد.(2004). تحليل كفاية رأس المال المصرفي واثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية : دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية. اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 8- النشرات السنوية للميزانية العمومية وكشف الدخل للمصرفين للمدة (2003-2012) وفقاً للموقع: <http://www.thebankerdatabase.com/index>
- 9- Bansal, D.(2010). Impact of Liberalization on Productivity and Profitability of Public Sector Banks in India. Unpublished Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian.
- 10- Barad, M.M.(2010). A Study of Liquidity Management of Indian Steel Industry. Unpublished Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian.
- 11- Bashir Abdel-Hameed M.(1999). Risk and Profitability Measures in Islamic Banks: The Case of To Sudanese Banks. Islamic Economic Studies, Vol. 6, No. 2, May .
- 12- BCBS. (1999- July). Basel Committee of Banking Supervision. Principles For The Management of Credit Risk. <http://www.bis.org/publ/bcbs75.htm>.
- 13- Bessis, Joel.(2010). Risk Management in Banking. 3Ed., John Wiley & sons, Ltd, Publication, UK.
- 14- Binhammer,H. &Sephton, peter S.(1998).Money Banking and the Canadian Financial System. 7th Ed., an International Thomson publishing company.

- 15- Boblingen, Johannes G. (2008). The Risks of Financial Risk Management. Unpublished Thesis, Department Corporate Management & Economics, Zeppelin University, Germany.
- 16- Casu, B.; Girardone, C. & Molyneux, P. (2006). Introduction to Banking. 1st, ed., Prentice Hall, Financial Times.
- 17- Cecchetti, Stephen G. & Schoenholtz, Kermit L. (2011). Money, Banking and Financial Markets. 3rd Ed., Global Edition, McGraw-Hill, USA.
- 18- Dietrich, David R. (2006). An Analysis of Bank Risk Management and its Relevance for The Non-Bank Corporate Sector. Unpublished Thesis, Rhodes University, South Africa.
- 19- Gilbert, R. Alton and Wheelock, David C. (2007). Measuring Commercial Bank Profitability: Proceed with Caution. Federal Reserve Bank of St. Louis Review, November/December, 89(6), pp. 515-32.
- 20- Greuning, Hennie van & Bratanovic, Sonja B. (2009). Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management. 3rd, ed., The World Bank, Washington, D.C. .
- 21- Hull, J. (1989). Assessing Credit Risk in a Financial Institution's Off-Balance Sheet Commitments. Journal of Financial and Quantitative Analysis, Volume 24, Issue 4, pp. 489-501.
- 22- Lutz, H.G. (2010). Farmers' Organization's Guide to Profitability Analysis: For Small Scale Farming in Southern Africa. Swedish Cooperative Centre Regional Office. [https://www.zionsbank.com/pdfs/biz\\_resources\\_book-7](https://www.zionsbank.com/pdfs/biz_resources_book-7).
- 23- McMenamin, Jim. (1999). Financial Management. Christ Published by Routledge.
- 24- OCC. (2013). The Office of the Comptroller of the Currency. Large Bank Supervision. Comptroller's Handbook, USA.
- 25- Pyle, David H. (1997). Bank Risk Management: Theory. Working Paper RPF-272. <http://www.haas.berkeley.edu/groups/finance/WP/rpflist.html>.
- 26- Raghavan, R.S. (2003). Risk Management In Banks. Published by Vikrantaneja. <https://www.scribd.com/doc/51609720/Risk-management-in-Banks#>.
- 27- Rose, Peter S. (1999). Commercial Bank Management. 4th Ed. Irwin McGraw-Hill, USA.
- 28- Santomero. Anthony M. (1997). Commercial Bank Risk Management: An Analysis of the Process. The Working Paper, Journal of Financial Services Research, Financial Institutions Center, The Wharton School University of Pennsylvania. October, Volume 12, Issue 2-3, pp. 83-115.
- 29- SOPB. (2010). State Bank Of Pakistan. Risk Management: Guidelines for Commercial Banks & DFIs.
- 30- Trivedi, S.M. (2010). An analysis of financial performance of State Road Transport Corporation in Gujarat. Unpublished Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian.
- 31- Tsohe Joan S.; Aboagye Anthony Q.Q. & Kyereboah-Coleman, A. (2011). Corporate Governance and Bank Risk Management in Ghana. University of Ghana Business School, Ghana. [csae.ox.ac.uk](http://csae.ox.ac.uk).
- 32- Young, Jacobus. (2001). Structured Approach to Operational Risk Management in A Banking Environment. Unpublished Dissertation, University of South Africa.
- 33- Zhao, Xiuzhu. (2007). Credit Risk Management in Major British Banks. Unpublished Thesis, The University of Nottingham, UK.

.....  
.....  
.....